تحليلات وآراء

# المواجهة الاقتصادية: العلاقة الأمريكية الكندية في عهد ترامب وكارني

بقلم: حسن التميمي / باحث سياسي مختص بالعلاقات الدولية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

7 أيار 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.


- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.



## للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net


مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

بات الاقتصاد اليوم أداةً مركزية في الصراع الجيوسياسي العالمي، لاسيما مع تولي دونالد ترامب، رجل الأعمال السابق، رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبِعه من سياسات اقتصادية مثيرة للجدل أعادت تشكيل ملامح النظام التجاري الدولي. وكندا، بوصفها الجار الأقرب والشريك التجاري الأكبر للولايات المتحدة، كانت من بين أبرز الدول المتأثرة بهذه السياسات، خاصة بعد أن ألمح ترامب إلى إمكانية اعتبار كندا "الولاية الحادية والخمسين"، ما شكَّل استفزازًا مباشرًا للرأي العام الكندي.

في هذا السياق، اختار الناخب الكندي مارك كارني، المصرفي والخبير المالي المعروف، زعيمًا جديدًا لقيادة البلاد، في محاولة لتشكيل توازن اقتصادي وسياسي مع إدارة ترامب. تسعى هذه المقالة إلى تحليل أبعاد هذه المواجهة الاقتصادية بين البلدين، واستشراف مستقبل العلاقة في ظل التجاذب بين شخصيتين اقتصاديتين بامتياز.

**أولاً: سياسة ترامب الاقتصادية تجاه كندا:**

اعتمد ترامب في ولايته الثانية نهجًا اقتصاديًا تصعيديًا تجاه كندا، تمثل في فرض تعريفات جمركية بنسبة وصلت إلى 25% على واردات الألمنيوم والفولاذ الكندية. وردت كندا بالمثل بزيادة الرسوم الجمركية إلى 30%. وفشلت المفاوضات بين ترامب ورئيس الوزراء السابق جاستن ترودو، ما أدّى إلى استقالة الأخير وإجراء انتخابات مبكرة انتهت بفوز مارك كارني.

الهدف الرئيس لترامب كان تقليص العجز التجاري الأمريكي، الذي يُقدّر بنحو 41 مليار دولار مع كندا، إلى جانب تعزيز الصناعة الأمريكية، وتقليص الاعتماد على الواردات. كما استخدم ملف التجارة للضغط على كندا في ملفات أخرى مثل ضبط الهجرة وتهريب الفنتانيل*.

تأتي هذه السياسات ضمن رؤية ترامب الشاملة لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، الذي بات يُثقل كاهل الميزانية الأمريكية بعجز سنوي يتجاوز تريليون دولار، وديون عامة تلامس 35 تريليون دولار. ولهذا، انتهج ترامب أسلوب "الصدمة الاقتصادية" من خلال فرض رسوم مفاجئة لإجبار الطرف الآخر على التفاوض من موقع ضعف، وهو ما ينسجم مع ما يُعرف بـ"عقيدة الصدمة".

**ثانيًا: تداعيات السياسات الجمركية على الاقتصادين الكندي والأمريكي:**

أدت الرسوم الجمركية الأمريكية إلى إحداث صدمة في الاقتصاد الكندي، حيث تكبدت شركات الألمنيوم خسائر تجاوزت 100 مليار دولار، وانخفضت الصادرات الكندية بشكل ملحوظ. وارتفعت توقعات التضخم في كندا إلى 7.2% بحلول منتصف العام، مع انكماش متوقع في النمو بنسبة 2.5% بحلول 2026.

* الفنتانيل: دواء من الادوية الافيونية المخدرة والقوية يستخدم كمسكن للالم ومخدر موضعي قوي هو اقوى ب 100 مرة من المورفين وب 50 مرة من الهيروين كمسكن للالم، وفقا لوكالة الغذاء والدواء الامريكية FDA، وتعمل العصابات المكسيكية على تهريب هذه المادة الى الولايات المتحدة التي يتم تعاطيها من قبل مروجي ومتعاطي المخدرات.

لكن الصدمة لم تكن أحادية الاتجاه. إذ سارع المستوردون الأمريكيون إلى تكديس السلع قبل تطبيق الرسوم، ما فاقم من العجز التجاري الأمريكي. ومع وجود معدلات تضخم مرتفعة (بلغت 9% عام 2022)، وإجراءات صارمة من الفيدرالي الأمريكي برفع الفائدة إلى أكثر من 5%، جاءت تعريفات ترامب لتُهدد بإعادة رفع التضخم بنحو 1% إضافي، ما يضغط مجددًا على الاقتصاد الأمريكي.

كما أثّرت هذه السياسات سلبًا على قطاع السيارات، الذي يعتمد على سلاسل توريد عابرة للحدود. وأدى تبادل الرسوم إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج في كلا البلدين.

**ثالثًا: رد كندا وانتخاب كارني كخيار استراتيجي:**

كان الرد الكندي الأولي اقتصاديًا، بفرض تعريفات مضادة، لكن الرد الأقوى جاء سياسيًا من صناديق الاقتراع. فقد اختار الكنديون مارك كارني، الخبير المالي الذي تولّى سابقًا رئاسة بنك كندا وبنك إنجلترا، رجل المرحلة لمواجهة ترامب.

**وخلال حملته الانتخابية، قدّم كارني مجموعة من التعهدات لمواجهة السياسات الأمريكية:**

1.الرد بالمثل على الرسوم الأمريكية حتى تُحترم مبادئ التجارة الحرة.

2.استخدام عائدات الرسوم لدعم العمال الكنديين.

3.رفض تصريحات ترامب حول ضم كندا، مؤكدًا: "كندا لن تكون أبدًا جزءًا من أمريكا".

4.تقليل الاعتماد التجاري على الولايات المتحدة وتنويع الشراكات الدولية.

5.تخفيف الأعباء الضريبية عن المواطنين عبر إلغاء ضريبة الكربون وضريبة الأرباح الرأسمالية، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية.

ويُعد خيار التوجه نحو الصين أحد البدائل المطروحة، إذ تمثل الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وأحد أبرز مستوردي الطاقة الكندية. وفي ظل اعتماد كندا بنسبة 70% على التجارة مع الولايات المتحدة، فإن فتح قنوات جديدة مع بكين قد يُشكل ورقة ضغط استراتيجية.

**رابعًا: قمة ترامب - كارني... صراع الخبرات الاقتصادية:**

من المنتظر عقد قمة في البيت الأبيض بين ترامب وكارني، في محاولة لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وستكون المفاوضات صعبة، لا سيما مع اعتماد ترامب على أسلوب "رفع السقف التفاوضي" بطرح مطالب متطرفة لإجبار الطرف المقابل على التنازل تدريجيًا.

في المقابل، يمتلك كارني من الخبرة الاقتصادية ما يجعله خصمًا ندّيًا لترامب، ولن يكون من السهل دفعه لقبول اتفاق يُضعف كندا تجاريًا. وقد تشهد القمة نقاشات علنية بين الزعيمين في محاولة من ترامب للضغط الإعلامي

والنفسي، كما فعل في مواجهات سابقة.

تُشكّل المواجهة الاقتصادية بين ترامب وكارني اختبارًا حقيقيًا لمتانة العلاقات الكندية الأمريكية، وحدود النفوذ الاقتصادي في ظل صعود الزعامات الشعبوية. وفي وقت يسعى فيه ترامب لتقليص العجز التجاري وإعادة الهيمنة الأمريكية على السوق، يعمل كارني على إعادة صياغة الدور الكندي في الاقتصاد العالمي وتنويع الشراكات لحماية بلاده من تقلبات الجار الأكبر. أما القمة المرتقبة، فقد تكون نقطة تحول فارقة، تُحدّد ما إذا كان الجانبان قادرين على بناء شراكة جديدة، أو ماضين نحو مواجهة اقتصادية مفتوحة قد تُعيد رسم خريطة التجارة في أميركا الشمالية.